

الزراعة السودانية تشكو تراجعاً في إنتاج الألبان

ارتفاع الكلفة مقابل انهيار العملة يضغط على السوق

قوّضت الأزمة الاقتصادية المتراكمة في السودان صناعة الألبان حيث حذر المنتجون من ارتباك الإنتاج بسبب ارتفاع الكلفة مما تسبب في تسجيل خسائر، في وقت تتعالى فيه أصوات المطالبة بتحفيّز القطاع عبر منظومة قانونية جديدة وتوفير التمويلات لمعالجة الأزمة.

وقالت العديد من مواليد العجول مصرعها بسبب عدم توفر اللقاحات، مما أدى إلى التناقص المريع في أعداد الأبقار خاصة في ولاية الخرطوم التي تناقصت فيها من 165 ألف رأس في 2018 إلى 50 ألف رأس في العام الجاري.

ولفت البيان إلى خسائر كبيرة ظل يتعرض لها منتجو القطاع مع معاناة للمواطن المستهلك في الحصول على الألبان بأسعار معقولة.

ودعت غرفة منتجي الألبان إلى أهمية تضافر الجهود لدعم المنتجين والخروج بالقطاع من وضعه الحرج المائل والمطالبة بتفعيل دور المخزون الاستراتيجي وإيقاف صادر الألبان والنزرة والمواص لتحقيق الاكتفاء الذاتي للقطاع من الأعلاف عبر مخزون استراتيجي.

كما طالبت بضرورة السعي الجاد إلى توفير لقاحات العجول إلى جانب تكوين مجلس لتطوّر سلعة الألبان بالإضافة إلى تفعيل نظم التحفيز متمثلة في دعم الدولة عن طريق (القوانين، التشريعات، التمويل) وتوفير مدخلات الإنتاج وتفعيل دور وزارتي الزراعة والثروة الحيوانية لدعم القطاع ورعايته.

وشددت غرفة منتجي الألبان على ضرورة إيجاد معالجات عاجلة للقطاع قبل حلول شهر يونيو المقبل لتفادي انهياره وحتى لا يتفاجأ المستهلك بتواصل ارتفاع أسعار اللبن بزيادة قد تصل إلى أكثر من 300 في المئة خلال الفترة المقبلة.

وتطرق التعميم إلى أهمية حماية وتشجيع الإنتاج المحلي من الألبان وتشجيع الإنتاج المحلي من الألبان وتشجيع الإنتاج المحلي من الألبان وتشجيع الإنتاج المحلي من الألبان.

وجذبت الغرفة التأكيد على السعي الجاد للمحافظة على الثروة والإنتاج

الخرطوم - أطلقت غرفة منتجي الألبان في اتحاد غرف الزراعة والإنتاج تحذيرات حول مسير غامض ورؤية قاتمة تواجه عملية إنتاج الألبان في السودان خلال الأيام القليلة القادمة بسبب تعقيدات ومشاكل ظل يشهدها القطاع.

وقالت الغرفة في بيان صحافي، إن "الصعوبات والمعوقات التي تواجه القطاع زادت تعقيداً بسبب تدرج الأوضاع الاقتصادية وتأثيرات جائحة كورونا وفترة الإغلاق والانخفاض الكبير لقيمة العملة مقابل ارتفاع تكلفة الإنتاج، مما انعكس على المنتجين وعلى ارتفاع أسعاره بالأسواق وانخفاض الإنتاج بصورة كبيرة".

غرفة منتجي الألبان تدعو إلى تفعيل دور المخزون الاستراتيجي لتحقيق الاكتفاء داخل القطاع

وأشار البيان إلى أن "قطاع منتجي الألبان يمرّ بمرحلة صعبة وتحيط به العديد من المشاكل نتيجة ارتفاع المتصاعد والمطرر لمدخلات الإنتاج المتعطلة في النزرة والألبان والمواص والأعلاف الخضراء".

وأوضح البيان ارتفاع وتصاعد سعر طن العلف المركز من 21 ألف جنيه في العام 2020 إلى أكثر من 100 ألف جنيه وانخفاض إنتاج الألبان من 700 طن إلى أقل من 200 طن في اليوم بسبب نفوق المواليد من العجول حديثة الولادة بنسبة بلغت في المئة.



محطات تخوض غمار التموين بالغاز الطبيعي

القاهرة تراهن على التمويل الأخضر لتشغيل السيارات بالغاز الطبيعي

حافز نسبته 10 في المئة لأصحاب السيارات..

وفترة السداد مداها عشر سنوات

وقامت بضخ استثمارات مشتركة مع شركة "عازتك" المصرية بهدف تدشين 54 محطة متكاملة لتموين السيارات باستثمارات مبدئية تبلغ 64 مليون دولار.

ويصل إجمالي عدد محطات تموين السيارات بالغاز الطبيعي في مصر ضمن منظومة توفير وتداول الوقود نحو 200 محطة، فضلاً عن 86 مركزاً لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي.

وتستهدف وزارة البترول المصرية زيادة عدد محطات تموين السيارات بالغاز الطبيعي إلى نحو 325 محطة بحلول ديسمبر المقبل.

وأعلنت شركة "طاقة عربية" التابعة لمجموعة القلعة القابضة عن ضخ 230 مليون دولار لإنشاء 180 محطة جديدة لتموين السيارات بالغاز حتى عام 2023 ورصدت منها نحو 51 مليون دولار لتدشين 40 محطة جديدة خلال العام الحالي.

وتحفظ برامج التمويل التي يرصدها الجهاز المصرفي مساعي الشركات في هذا المجال، ورصد البنك الأهلي المصري تمويلًا بقيمة 448 مليون دولار لمبادرة إحلال وتحويل السيارات للعمل بالوقود المزوج.

وقال الخبير الاقتصادي ياسر عمارة إن وزارة المالية خططت لمبادرة الحافز الأخضر لإحلال السيارات للعمل بالغاز منذ طرح سندات خضراء بنحو 750 مليون دولار في الأسواق العالمية خلال سبتمبر الماضي.

وتمتت تغطية الطرح بنحو خمس مرات بسعر فائدة منخفض عند 5.2 في المئة، ومن ثم رصدت الجزء الأكبر من حصيلة الطرح لتلك المبادرة.

وتوقع في تصريح لـ "العرب" أن تشهد مصر زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفترة المقبلة، ناتجة عن استثمارات جديدة بقطاع السيارات، مع تفعيل مبادرة الحافز الأخضر.

ولا تعارض مبادرات التوسع في إنتاج السيارات التي تعمل بالغاز مع خطة وزارة قطاع الأعمال التي تستهدف توطئ صناعة السيارات الكهربائية في مصانع شركة النصر للسيارات بالتعاون مع الصين.

وتحتاج السوق المحلية إلى السيارات الكهربائية السنوات المقبلة مع إقبال شريحة كبيرة من الأفراد عليها، لكن تظل السيارات العاملة بالغاز هي الأساس حتى تسود السيارات الكهربائية.

ووفق تقديرات خبراء صناعة السيارات، يتطلب انتشار السيارات الكهربائية بمصر نحو ثلاثة عقود، وبالتالي فإن تشجيع عمل السيارات بالغاز خطوة تصب لصالح الأفراد، إذ تخفض تكلفة التشغيل بنحو 55 في المئة مقارنة بوقود البنزين.

دفعتم مصر بحزم التمويل الأخضر لتحفيز الأفراد وتسريع وتيرة تغيير السيارات المتهاكلة بسيارات جديدة تعمل بالغاز الطبيعي، من خلال شرائح تمويلية ميسرة، لزيادة الطلب على المركبات الجديدة بما يشجع على تدفق استثمارات شركات السيارات العالمية إلى مصر.

وقال حسين مصطفى المدير التنفيذي السابق لرابطة مصنعي السيارات إن مبادرة الحافز الأخضر نافذة جديدة لتدفق الاستثمارات الأجنبية، وتستهدف إحلال 70 ألف سيارة في العام الأول، وهو رقم كبير في مبيعات سوق السيارات يعزز من زيادة معدلات النمو في إنتاج السيارات.

وأضاف لـ "العرب" أن الاستثمارات الجديدة بقطاع السيارات تتمثل في استغلال الطاقات الفائضة في المصانع وتدقيق استثمارات أجنبية جديدة لإنشاء خطوط إنتاج ومصانع للسيارات تعمل بالغاز الطبيعي.

وتستهدف مصر إحلال نحو 400 ألف سيارة متهاكلة بسيارات جديدة تعمل بالغاز الطبيعي خلال السنوات الثلاث المقبلة، عبر خطة تنقسم لشقين الأولى تحظى بدعم التمويل الأخضر لأنها باتت عبئاً على الاقتصاد والبيئة معاً، والثانية تضم 150 ألف سيارة تعمل بنظام الوقود المزوج البنزين والغاز.

ووافق مجلس الوزراء المصري على منح أصحاب السيارات الخاصة حافزاً بنحو عشرة في المئة من ثمن السيارة الجديدة بحد أقصى 1410 دولارات، ويزيد إلى 20 في المئة لأصحاب السيارة الأجرة بحد أقصى 2880 دولاراً.

وتشمل حزم الحوافز منح أصحاب السيارات الميكروبياص دعماً بنحو 25 في المئة حده الأقصى 4160 دولاراً، مع تحديد سعر فائدة متناقصة بنحو ثلاثة في المئة وفترة سداد تصل إلى عشر سنوات.

وأطلق البنك المركزي المصري مبادرة لتشجيع أصحاب السيارات على تحويلها للعمل بالوقود المزوج، ضمن خطة مصر للتحويل لاستخدام الغاز الطبيعي ووقود السيارات، ورصد حزمة تمويل بنحو 960 مليون دولار.

وتتواكب مساعي القاهرة مع فورة الاكتشافات ومعدلات إنتاج الغاز التي تصل لنحو 6.6 مليار قدم مكعب يوميًا، ويكفي هذا المعدل الاستهلاك المحلي وبحقق فوائض تصدير، مع العلم بأن القدرة الإنتاجية تبلغ 7.2 مليار قدم مكعب يوميًا.

وتصدرت مصر بهذه المعدلات المركز الثالث عشر عالمياً في إنتاج الغاز والثاني أفريقيا والخامس على مستوى الشرق الأوسط.

وتعمل في مصر نحو 335.6 ألف سيارة بالغاز الطبيعي من إجمالي أكثر من 9.4 مليون مركبة مخصصة، منها 4.3 مليون سيارة خاصة و1.2 مليون سيارة نقل، بخلاف الأتوبيسات.

وتعمل في مصر نحو 335.6 ألف سيارة بالغاز الطبيعي من إجمالي أكثر من 9.4 مليون مركبة مخصصة، منها 4.3 مليون سيارة خاصة و1.2 مليون سيارة نقل، بخلاف الأتوبيسات.

محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - رصدت وزارة المالية قروضاً ميسرة على عشر سنوات لتشجيع المصريين على شراء السيارات التي تعمل بالغاز الطبيعي وإحلال سياراتهم المتهاكلة التي مر على تصنيعها 20 عاماً فأكثر.

وتكشف محمد معيط وزير المالية عن حجم حزمة تمويل جديدة تصل لنحو 450 مليون دولار لتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج إحلال السيارات المتهاكلة وتضم 250 ألف سيارة.

وتستهدف مصر إحلال نحو 400 ألف سيارة متهاكلة بسيارات جديدة تعمل بالغاز الطبيعي خلال السنوات الثلاث المقبلة، عبر خطة تنقسم لشقين الأولى تحظى بدعم التمويل الأخضر لأنها باتت عبئاً على الاقتصاد والبيئة معاً، والثانية تضم 150 ألف سيارة تعمل بنظام الوقود المزوج البنزين والغاز.

ووافق مجلس الوزراء المصري على منح أصحاب السيارات الخاصة حافزاً بنحو عشرة في المئة من ثمن السيارة الجديدة بحد أقصى 1410 دولارات، ويزيد إلى 20 في المئة لأصحاب السيارة الأجرة بحد أقصى 2880 دولاراً.

وتشمل حزم الحوافز منح أصحاب السيارات الميكروبياص دعماً بنحو 25 في المئة حده الأقصى 4160 دولاراً، مع تحديد سعر فائدة متناقصة بنحو ثلاثة في المئة وفترة سداد تصل إلى عشر سنوات.

وأطلق البنك المركزي المصري مبادرة لتشجيع أصحاب السيارات على تحويلها للعمل بالوقود المزوج، ضمن خطة مصر للتحويل لاستخدام الغاز الطبيعي ووقود السيارات، ورصد حزمة تمويل بنحو 960 مليون دولار.

وتتواكب مساعي القاهرة مع فورة الاكتشافات ومعدلات إنتاج الغاز التي تصل لنحو 6.6 مليار قدم مكعب يوميًا، ويكفي هذا المعدل الاستهلاك المحلي وبحقق فوائض تصدير، مع العلم بأن القدرة الإنتاجية تبلغ 7.2 مليار قدم مكعب يوميًا.

وتصدرت مصر بهذه المعدلات المركز الثالث عشر عالمياً في إنتاج الغاز والثاني أفريقيا والخامس على مستوى الشرق الأوسط.

وتعمل في مصر نحو 335.6 ألف سيارة بالغاز الطبيعي من إجمالي أكثر من 9.4 مليون مركبة مخصصة، منها 4.3 مليون سيارة خاصة و1.2 مليون سيارة نقل، بخلاف الأتوبيسات.

خطة جديدة لتحديث الاتحاد العربي للكهرباء

الرباط - صادق الاتحاد العربي للكهرباء على خطة جديدة لتحديثه، وذلك خلال الاجتماع الخامس عشر له، بهدف تعزيز الأمن الطاقوي وموثوقية أنظمة الطاقة في العالم العربي ودمج الطاقات المتجددة وتعزيز حصتها ضمن المزيج الطاقوي.

وذكر بلاغ للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، أن هذه الخطة تتماشى مع خطة عمل إعادة الهيكلة التي اقترحتها المكتب منذ انتخابه رئيساً للاتحاد العربي للكهرباء في ديسمبر 2018. وأشار البيان إلى أن عبد الرحيم الحافظي ترأس يومي 16 و17 فبراير الجاري الدورة الرابعة والخمسين لمجلس الإدارة والاجتماع الخامس عشر للاتحاد، وذلك بحضور المرءء العاملين للشركات العربية للكهرباء وأعضاء الاتحاد.

وأضاف البلاغ أنه تم وضع خارطة طريق جديدة تهدف إلى وضع رؤية مشتركة للسوق العربية للكهرباء وتمكين الاتحاد العربي للكهرباء من تعزيز دوره وحضوره في القطاع الطاقوي العالمي.

وأوضح أن خارطة الطريق الجديدة ترتكز على تعزيز الأمن الطاقوي وموثوقية

انظمة الطاقة في العالم العربي ودمج الطاقات المتجددة وتعزيز حصتها ضمن المزيج الطاقوي، وتحسين كفاءة النظام العربي المدمج للكهرباء وتطوير الربط الكهربائي من أجل ترشيد نفقات الاستثمار والتشغيل.

وتمت الموافقة على خطة عمل تكاملية

إقرار خارطة طريق تهدف إلى وضع رؤية مشتركة للسوق العربية للكهرباء وتعزيز حضور الاتحاد في قطاع الطاقة

وسجل المصدر ذاته أن هذه الإجراءات الرئيسية تخص تعيين أمين عام جديد تتمثل مهمته في مواصلة تنفيذ خطة العمل الموضوعية لتحديث الهياكل والآليات وتنظيم الاتحاد من أجل دعم التغيرات العميقة في قطاع الكهرباء على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.

وأشار البلاغ إلى أنه خلال الاجتماع الأخير الذي عقد في يناير 2020 بتنجة، تمت الموافقة على خطة عمل تكاملية

ويعمل أيضاً على تنسيق مراكز الاهتمام بالدول الأعضاء ويلعب دور الميسر للتبادل والتعاون في ما بينهما.

ويضم الاتحاد 19 دولة عضو وهي الجزائر، المملكة العربية السعودية، البحرين، مصر، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، فلسطين، قطر، السودان، سلطنة عمان، سوريا، تونس واليمن.

ويتم تنفيذ أشغال الاتحاد العربي للكهرباء من قبل ست لجان مسؤولة عن تخطيط وتنسيق تشغيل الترابط العربي والطاقات المتجددة والهندسة والإنتاج والموارد البشرية والتوزيع.



مشايع الطاقة المتجددة ركيزة التحولات